

bank

بنك

التاريخ: ٢٠١٠/٥/٦ - 9/5/2010 EXFB - ASSEMBLY DECISION
الرقم: ٦٨٨٠ / ٣/١/SH

معالي الدكتور بسام الساكت الأكرم
رئيس هيئة الأوراق المالية

تحية واحتراماً،

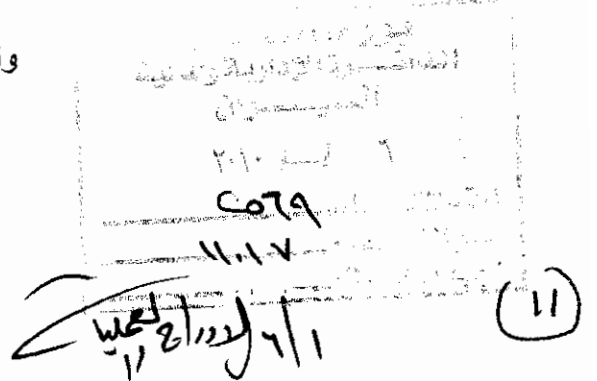
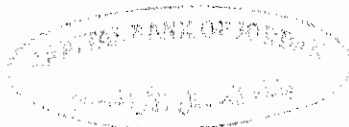
أرجو ان ارفق لمعاليتكم طيه محاضر اجتماعي الهيئة العامة العادي وغير العادي وموافقة
عطوفة مراقب عام الشركات، وموافقة معالي محافظ البنك المركزي على زيادة رأسمال البنك من
(١٣٢,٢٨٠,٠٠٠) مليون دينار/سهم ليصبح (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار/سهم وذلك برسملة
رصيد علاوة الاصدار وجزء من الارباح المدورة بمبلغ (١٧,٧٢٠,٠٠٠) مليون دينار وذلك وفقاً
لاحكام قانون الشركات.

وبناءً عليه نرجو من معاليتكم التكرم بالموافقة على تسجيل الاسهم لديكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

هيثم قمحية

المدير العام



نسخة:

- السادة مركز ايداع الأوراق المالية المحترمين

- / السادة بورصة عمان المحترمين

المرفقات:-

- موافقة مراقب عام الشركات.

- موافقة البنك المركزي.

- محاضر اجتماعي الهيئة العامة العادي وغير العادي

- عقد التأسيس والنظام الاساسي المعدلين

Ref.No

Date

الموافق

الرقم: م ش / ٢٩١ / ١ / ٢٠١٠ / ٥ / ٥
التاريخ: ٢٠١٠ / ٥ / ٥

السادة شركة بنك المال الاردني م.م.
ص.ب (٩٤١٣٨) عمان (١١١٩٤) الأردن

تحية وتقدير ...

الموضوع: زيادة رأسمال الشركة .

إشارة لقرار الهيئة العامة لشركتكم باجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٠ بخصوص
زيادة رأسمال الشركة من (١٣٢,٢٨٠,٠٠٠) دينار/سهم ليصبح (١٥٠) مليون دينار/سهم .

أرجو ان أعلمكم بأن معالي وزير الصناعة والتجارة قد وافق بتاريخ ٢٠١٠/٥/٥ على زيادة
رأسمال شركتكم المصرح ليصبح (١٥٠) مليون دينار/سهم وذلك من خلال رسملة ما مقداره
(١٧,٧٢٠,٠٠٠) دينار وتوزيعها كأسهم مجانية على المساهمين وكما يلي:

• ارباح مدورة بمبلغ (٥,٧٤٨,٨٠٠) دينار .

• علاوة الاصدار بمبلغ (١١,٩٧١,٢٠٠) مليون دينار .

وان إجراءات الزيادة قد استكملت لدينا بتاريخ ٢٠١٠/٥/٥ .

وتفضلوا بقبول الاحترام ...

مراقب عام الشركات

صبر الرواشدة

مدير الرقابة المالية
محمد أبو زياد



نسخه/ لمعالي رئيس هيئة الأوراق المالية

نسخه/ للسادة بورصة عمان

نسخه/ لمركز إيداع الأوراق المالية



الرقم: ٢٠١٠ / ٢٥١

التاريخ: ١٤٣١/٥/١٠ هـ

الموافق: ٢٠١٠/٥/٢٠ م

سعادة مدير عام بنك المال الأردني المحترم
الإدارة العامة/عمان

تحية طيبة وبعد،

إشارة إلى كتابكم رقم (٥٩٩١/٣/١/SH) المؤرخ في ٢٠١٠/٤/٢١، بشأن طلبكم الموافقة على تعديل المادة الرابعة من عقد التأسيس والمادة الثامنة من النظام الأساسي للبنك نتيجة رفع رأسمال البنك من (١٣٢,٢٨٠,٠٠٠) دينار/سهم ليصبح (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار/سهم.

نرجو إعلامكم بالموافقة على طلبكم أعلاه، مؤكداً على ضرورة تزويدنا بنسخة معدلة من عقد التأسيس والنظام الأساسي مُصدقة حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

ح.ك

المحافظ

د. أميه صلاح طوقان

٢٠١٠ / ٥ / ٥ ٤٩٨٥٩٦٩

بنك المال الأردني
شركة مساهمة عامة محدودة
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الرابع عشر
المنعقد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٠/٤/٢٠

عملاً بأحكام المادة ١٦٩ من قانون الشركات الاردني عقدت الهيئة العامة لشركة بنك المال الاردني المساهمة العامة الاجتماع العادي الرابع عشر وذلك في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٠/٤/٢٠ في مبنى جمعية البنوك، برئاسة معالي السيد سميح طالب دروزه رئيس مجلس إدارة البنك وحضور:

السيد سامي الخرابشة	مندوب مراقب عام الشركات
السيد محمود صبيحات	مندوب البنك المركزي
السيد بشر بكر	ممثّل مدقق الحسابات (ارنست ويونغ).

رحب السيد رئيس مجلس الادارة بالسادة الحضور اعضاء الهيئة العامة وممثلي مراقب الشركات والبنك المركزي ومدققي الحسابات ثم اعطى الكلمة لمندوب مراقب عام الشركات لاعلان النصاب القانوني للاجتماع.

وقد تفضل مندوب مراقب عام الشركات بالاعلان عن قانونية الاجتماع وذلك بعد الاطلاع على إجراءات دعوة السادة المساهمين والنشر بوسائل الاعلام المختلفة واكتمال نصاب الحضور بنسبة ٧٧٪ من رأسمال الشركة المدفوع والبالغ (١٣٢,٢٨٠,٠٠٠) مليون سهم/دينار وذلك بحضور (٥٧) مساهماً من اصل (٢١٦٦) مساهماً يحملون (٥٠,٢٢٢,٦٣٨) سهماً / دينار بالأصالة و (٥٢,٠٧٢,٨٢٥) سهماً/دينار بالوكالة أي ما مجموعه (١٠٢,٢٩٥,٤٦٣) سهماً/دينار. كما حضر الاجتماع ثمانية اعضاء من أصل عشر اعضاء في مجلس إدارة البنك.

وعليه واستناداً لأحكام المادة ١٨٣ من قانون الشركات يعتبر هذا الاجتماع وكل ما يترتب عليه من امور قانونياً.

طلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس الاجتماع تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لفرز الاصوات، حيث قام رئيس الاجتماع بتعيين الاستاذة بثينة عبوي كاتبا للجلسة وكل من السيد كيم ابو جابر والسيد ايمن ابو دهيم مراقبين لفرز الاصوات.

٢ | وزارة الصناعة والتجارة
أولاً: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي الثالث عشر الذي عُقد بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٦ من قبل الاستاذة

بثينة عبوي وتم المصادقة على ما ورد فيه من قبل الهيئة العامة. وقد اعترض المحامي فاروق معاذ على قراءة قرارات محضر الاجتماع المعلق فقط وطالب بأن يتم قراءة محضر الاجتماع كاملاً.

اجاب السيد الرئيس يان قراءة القرارات فقط تم بناءً على اقتراح احد المساهمين وقد تم تأييد ذلك من باقي الحضور.

وطرح مندوب مراقب عام الشركات الاقتراح على المساهمين للتصويت عليه وقد أيدوا بالإجماع على قراءة القرارات فقط، وقد تم تزويد الأستاذ فاروق بصورة عن المحضر السابق.

ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ والخطة المستقبلية والمصادقة عليهما

تقدم رئيس مجلس الإدارة باقتراح دمج هذا البند مع البند الرابع وقد أقرت الهيئة العامة ذلك بالاجماع

ثالثاً: الاستماع الى تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية لعام ٢٠٠٩

قام السيد بشر بكر مندوباً عن مكتب (ارنست ويونغ) بتلاوة تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية لعام ٢٠٠٩.

رابعاً: مناقشة الميزانية العامة والحسابات الختامية للبنك للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١

طلب رئيس الجلسة فتح باب المناقشة للبندين الثاني والرابع من جدول الاعمال وهما حول مناقشة الميزانية وتقرير مجلس الإدارة، وقد قام السيد رئيس مجلس الادارة والسيد المدير العام بتقديم الاجابات والايضاحات على استفسارات السادة المساهمين وذلك على النحو التالي :

- استفسر المهندس عزمي زوريا حول الامور التالية :

- حول موضوع Core Business العمل الإنتاجي الأساسي للبنك حيث حقق البنك انجاز مميّزا بزيادته لإجمالي الدخل بحوالي (٣) ملايين دينار ولكن هذه الميزة لم يستفاد منها وذلك لقيام البنك باقتطاع مخصص تدني تسهيلات ائتمانية لقيمة (١٩ مليون) دينار.

- طالب بتوضيح اكثر للخبر الذي نشر في الصحف المحلية عن قضية رد الدعوى المقامة ضد البنك من قبل شركة الأفق حيث أن هذا الخبر يطمئن المساهمين على وجود مخصصات في سبيلها الى الرد.

اجاب السيد الرئيس ان هذا الموضوع مهم يجب الوقوف عنده والتوضيح حيث أوكل مهمة الرد على هذا الموضوع إلى الأستاذ محمد معاذ المستشار القانوني في البنك ليقدّم شرح مفصل حول هذه القضايا.

بين الأستاذ محمد معاذ ان شركة مجموعة الأفق للاستثمار والتطوير أقامت ثلاث دعاوي ضد بنك المال الأردني بما مجموعه (٣٥) مليون دينار ، وفي بداية العام الحالي ردت محكمة بداية عمان الدعوى الاولى والتي كانت قيمتها (٣.٣٠٠.٠٠٠) ثلاث ملايين وثلاثمائة الف وفي الاسبوع الماضي تم رد الدعوتين المتبقيتين وكان لا يجوز لهما التعويض (٣٣٠٠٠٠٠) دينار و اضاف بان القرار قابل للاستئناف حيث من المتوقع ان يقوم المدعي بالاستئناف.

٥ أيار ٢٠١٠

صورة طبق الاصل

دائرة مراقبة الشركات

وفي استفسار آخر من المهندس زوربا فيما لو خسر البنك القضية؟

- استفسر المساهم احمد ابو عرب عن الامور التالية: ٠٥ أيار ٢٠١٠
بند تدني قيمة مخصص التسهيلات حيث ان المبلغ اصبح ١٩,٢٣٨ مليون وفي عام ٢٠٠٨ كان (٥ مليون) دينار هل يعود السبب في هذا وراء القضايا التي يحاكم فيها من شركة لافق فالقضايا دائرة مراهبة الشركات

مقامة منذ ٣ سنوات والمخصص ارتفع بسنة ٢٠٠٩ وهل السبب في ارتفاع المخصص له علاقة بهذه القضايا وإذا تم ربح هذه القضايا هل سوف يتم رد المخصص؟

أجاب السيد المدير العام :

ان المخصصات التي اقتطعت خلال عام ٢٠٠٩ لا تشتمل على مخصصات للقضايا وإنما تم اقتطاعها مقابل تسهيلات واجهت مشاكل في خدمة ديونها. وبين أيضا ان البنك اتبع تعليمات جدولة الديون السابقة والمتحفظة اكثر من التعليمات الجديدة علما بأن مخصصاتنا بالإضافة الى الضمانات تغطي ١٠٠٪ من اجمالي الديون المتعثرة.

اضاف السيد ابو عرب هل ارتفاع المخصصات مرتبط بالقضايا تحديدا؟

اجاب السيد المدير العام :-

ان القضايا وضعها مختلف وهذه المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها او الديون غير العاملة. اما القضايا فلها مخصصات اخرى نعتقد انه يوجد اثر ايجابي للقضايا التي ربحها البنك في مرحلة البداية حيث يتم التنسيق مع البنك المركزي حول كيفية معالجتها واثرها على البيانات المالية.

السؤال الثاني

القضايا حسب ما ذكر في الصحف المحلية هي مرحلة بداية حيث يوجد استئناف وتميز وأيضا كما ذكر بالصحف انها تختلف عن قضية بنك الاردن، فقضية بنك الاردن موضوع قرض وتم اسقاط الدعوى في محكمة التمييز وتم فصل القرار واعادته الى مرحلة الاستئناف.

اجاب السيد المدير العام :

بالتأكيد ان القضايا تتابع فنيا وقانونيا من قبل المستشارين القانونيين للبنك.

حيث وضع الأستاذ محمد معاذ:

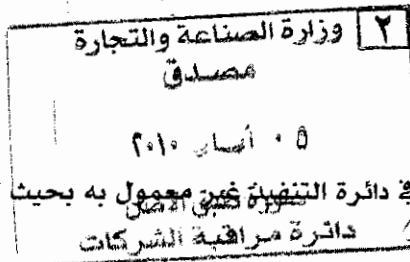
ان البنك مطلع على قضية بنك الاردن حيث ان محكمة التمييز قررت توجيه محكمة الاستئناف بضرورة اسقاط الدعوى اسقاطا استيفائيا لان بنك الاردن استوفى حقه بواسطة القضية التنفيذية لان شركة مجموعة الافق للاستثمار والتطوير قد سلمت بدعوى بنك الاردن بموجب القضية التنفيذية المذكورة لان شركة الافق قامت بتسديد مبلغ (٢٩ مليون) دينار بموجب شيك في دائرة التنفيذ.

- اضاف السيد ابو عرب:

ان المبلغ لم يسلم وإنما دفع مع التحفظ

- اجاب الأستاذ معاذ:

ان التحفظ في القانون عند دفع مبلغ في دائرة التنفيذ غير معمول به بحيث لا يمكن ان تدفع مع التحفظ وإنما يعتبر هذا اجتهاد.



-اضاف السيد ابو عرب

ان قضية بنك الاردن لم تخسر وانما اسقطت حسب قرار التمييز واعيدت لمحكمة الاستئناف لفسخ القرار واسقاط الدعوى.

كما علق السيد ابو عرب على البيانات المالية مقارنة مع البنوك الاخرى حيث ان حجم المخصصات اكبر بكثير من باقي البنوك.

طلب السيد الرئيس ان يتم تحديد الارقام التي يتم الاستفسار عنها ليتم الاجابة عليها .
وتوجه الى السؤال مرة اخرى حول ارتفاع المخصص حيث انه لا ياتي من فراغ من عملية التسهيلات اجاب السيد الرئيس

ان التسهيلات جزء منها لم يسدد او ديون غير عاملة لذلك حسب قرارات البنك المركزي يؤخذ مخصص مقابل هذه الديون.

استفسر السيد ابو عرب عن البيان الوارد في الصحف المحلية عن عرض بيع نادي ديونز بالمزاد العلني.

اجاب السيد الرئيس :

ان هذا الموضوع لا يخص البنك ورد عليه السيد ابو عرب انه يوجد علاقة حيث ان مساهمة البنك ٣٥٪.

رد السيد الرئيس

ان موضوع تملك البنك لاسهم نادي الديونز وحل هذه القضايا يتم متابعته من قبل ادارة البنك.

واضاف السيد المدير العام انه تم اخذ مخصصات كافية في ميزانية البنك لموضوع نادي ديونز تحت بند مخصصات اخرى عام ٢٠٠٨.

سال السيد ابو عرب حول مكافأة نهاية الخدمة حيث انها مساوية تقريبا لربح البنك وعلى مجلس الادارة ان يبحث مدى امكانية تأخير هذه القرارات على البنك .

اجاب السيد الرئيس

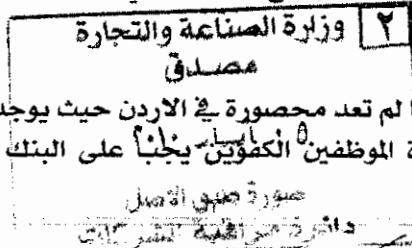
لقد تم مناقشة هذا الموضوع مفصلاً في بداية الجلسة.

استفسر المساهم عبد الرؤوف ابو جبل حول ما يلي:

طالب بخفض رواتب كبار الموظفين بما يتناسب مع المرحلة التي نعيشها كما طالب بتخفيض النفقات.

اجاب السيد الرئيس

ان المنافسة كبيرة بالقطاع المصرفي وانها لم تعد محصورة في الاردن حيث يوجد منافسة كبيرة في جميع الاسواق العربية وتفاديا لخسارة الموظفين الكفاءين يجنباً على البنك تقدير قيمة هؤلاء الموظفين.



اقترح السيد ابو جبل فتح فرع في الهاشمي الشمالي حيث يوجد كثافة سكانية كبيرة وسوق جيد.

شكر السيد الرئيس السيد ابو جبل و اشار الى امكانية تنفيذ هذا الاقتراح في المستقبل.

تقدم المساهم الاستاذ فاروق معاذ بما يلي:

اشار الاستاذ فاروق الى انه في الاجتماع السابق تم الاشارة الى التأخر في ارسال التقرير السنوي حيث تعتبر هذه مخالفة قانونية لذلك طالب في بداية الاجتماع الى قراءة محضر الاجتماع السابق كاملا وليس القرارات فقط كي يطلع الاعضاء حيث لا تزال الادارة مخالفة في عدم ارسال التقرير قبل اسبوعين من موعد الاجتماع حيث انه يعتبر حق للمساهمين بالاطلاع على كافة الامور.

اجاب السيد المدير العام:

لقد تم ارسال ملخص التقرير السنوي موضحا انه يوجد بعض التأخير في الموعد النهائي مع بعض الجهات المختلفة حتى ياخذ البنك الموافقات اللازمة من مجلس الادارة ثم البنك المركزي ثم هيئة الاوراق المالية وبعد ذلك شركة الطباعة لكن نأمل ان يعالج هذه الموضوع في الاعوام القادمة بطريقة تلبي حاجات المساهمين.

اجاب السيد فاروق ان التبرير غير مقبول وان القانون واضح ويجب ان تأخذ الاجراءات اللازمة قبل مرور اسبوعين من موعد الاجتماع.

اضاف السيد الرئيس انه تم الاخذ بهذه الملاحظة وسيتم تفاديها في الاعوام القادمة.

السؤال الثاني:

استفسر حول مكافأة نهاية الخدمة للرئيس قبل السابق على انها مخالفة حيث ان القانون يعطي الحق لاي مستخدم ان يعطي مكافأة شهر عن كل سنة خدمة وحيث ان الرئيس قبل السابق داوم اقل من سنة في البنك لا يحق له اخذ مثل هذه المكافأة.

اجاب السيد الرئيس انه تم مناقشة هذا السؤال والاجابة عليه.

تحفظ السيد فاروق معاذ على الاجابة.

السؤال الثالث:

استفسر السيد فاروق حول بند مكافأة الموظفين والموظفين في السنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

اجاب السيد ابراهيم سمحه المراقب المالي للبنك ان نظام المكافآت المعمول به في البنك كان يعتمد على تحديد مكافأة الموظفين ثم يتم اعطائهم نصف المبلغ بالسنة التي تم فيها صرف المكافأة وباقي المبلغ ٥٠% يتم اطفائهم على ٣ سنوات حيث ان البنك اخذ المصروف في نفس العام التي تحققت فيها الارباح وتم فيها اقتطاع المخصص لذلك لا يتم اطفائهم مطلقا في سنة فعلياً يوجد في عام

٢٠٠٩ مكافآت ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ لكنه فعلياً مقتطع ومر بالسنوات السابقة كمصرف ولم تحمل سنة ٢٠٠٩ باي مصرف تتعلق بسنوات سابقة، وقد تم تسجيلها في التقرير السنوي لغايات الافصاح لان

اعترض السيد فاروق على هذا الايضاح واجابه السيد الرئيس انه يوجد نظام عالمي للمكافآت وهو ان يأخذ الموظف جزء من مكافأته وبعد فترة من الزمن تقرر المنشأة اعطاء باقي المكافأة للموظف وذلك حسب الاتفاق فيما بينهم بهدف الحفاظ على الموظفين المميزين.

استفسر السيد جدعون حول التسهيلات المصرفية والقروض العقارية .
اجاب السيد المدير العام ان معظم التسهيلات العقارية هي سكنية كما يوجد بعض القروض لمطورين عقارين لكن معظم باقي القروض العقارية هي لغايات السكن ووضع البنك بها جيد.

اضاف السيد حمام الى ان ارباح البنك لم تكن بالمستوى الذي كان في عام ٢٠٠٨ من (١٥ مليون) دينار الى ١,٣٧٨ مليون هو رقم متواضع جداً، وعليه طالب بتوضيح اسباب تدنى الارباح عن عام ٢٠٠٨.

اجاب السيد الرئيس الى ان معظم الارباح تم تحويلها الى الخصصات وان ارباح الربع الاول من هذا العام مطمئنة حيث بلغت حوالي (٤ مليون) اي الاربعة ملايين دينار عراقي فقط من الارملة الاقتصادية وازمة الخصصات.

٥٠٥ أسبوعاً
استفسر السيد حمام حول التسهيلات غير العاملة وعن الشركات المقترضة من البنك مثل تعمير والمستثمرون

اجاب السيد المدير العام

لا يوجد تسهيلات ممنوحة لشركة تعمير، ويوجد تسهيلات لشركة المستثمرون المتحدون.

استفسر السيد حمام عن جدولة الديون.

اجاب السيد المدير العام

ان بعض الحسابات يوجد عليها بعض المشاكل وقد تم مخاطبة اصحاب هذه الحسابات لاعادة جدولة الديون خصوصا في فترة ارتفاع المواد الاولية والاساسية حيث شكلت خسائر في ميزانية العملاء وعليه تم اعادة الجدولة لاعطاء العملاء فرصة لترتيب اوضاعهم.

استفسر السيد حمام حول وجود اسهم استراتيجية في سوق عمان المالي

اجاب المدير العام :

بان إجمالي موجودات البنك مليار والمستثمر منها فقط (٥) ملايين دينار داخل سوق عمان المالي وباقي مبلغ الاستثمار الوارد في الميزانية عبارة عن سندات خزينة.

استفسر السيد حمام عن التمويل على الهامش في شركة المال للوساطة المالية وعن قيمة المبالغ المعطاة للمستثمرين وهل هي ضمن الديون المتعثرة ، وما هو حجم التسهيلات للتمويل على الهامش.

اجاب السيد المدير العام:-

ان جزء من التسهيلات تعثرت وتم تصنيفها واخذ المخصصات اللازمة على الرغم من وجود اسهم انخفضت قيمتها حيث تم اخذ مخصص بالفرق وقد تم مخاطبة العملاء لبيع الاسهم وتسديد التسهيلات. اما بالنسبة لحجم التمويل على الهامش فهي ضمن النسب المطلوبة حسب تعليمات هيئة الاوراق المالية.

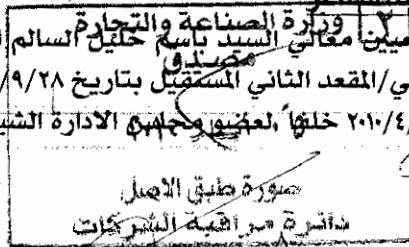
وهنا قام مندوب مراقب عام الشركات السيد سامي الخرابشة بالطلب من الهيئة العامة اذا لم يكن هناك أية استفسارات اخرى التصويت على البندين الثاني والرابع والمتعلقان بالميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة، وقد تم طرح ذلك على الهيئة العامة. وعليه قامت الهيئة العامة بالمصادقة بالاجماع على الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة لعام ٢٠٠٩ والخطة المستقبلية لعام ٢٠١٠.

خامساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة :

قررت الهيئة العامة بالاجماع الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠٠٩ وذلك وفقاً لاحكام القانون.

سادساً: انتخاب عضو مجلس إدارة للمقعد الشاغر

تم المصادقة على قرار مجلس الإدارة بتعيين السيد سامي الخرابشة خلفاً للسيد سعيد سميج دروزة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٠/٤/٢٠ خلفاً للسادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/المقعد الثاني المستقيل بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٨ ، وتعيين معالي السيد سعيد سميج دروزة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٠/٤/٢٠ خلفاً للسيد سامي الخرابشة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٠/٤/١٩.



سابعاً:- انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٠ وتحديد اتعابهم
اقتراح السيد الرئيس انتخاب السادة (ارنست ويونغ) كمدققين للبنك لعام ٢٠١٠، وحيث انه لم يتم ترشيح
أي مدققي حسابات اخرين فقد تم تزكية السادة (ارنست ويونغ) ووافق الحضور بالتصويت على
انتخابهم، وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.

ثامنا:- بحث آية امور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها على جدول الأعمال وفق أحكام القانون
لم تتم إضافة أي أمور أخرى من قبل الهيئة العامة على جدول الأعمال.

وفي نهاية الاجتماع شكر السيد الرئيس السادة المساهمين على الحضور وعلى الثقة التي اولوها لمجلس ادارة البنك متمنيا للجميع التوفيق .

رئيس مجلس الإدارة

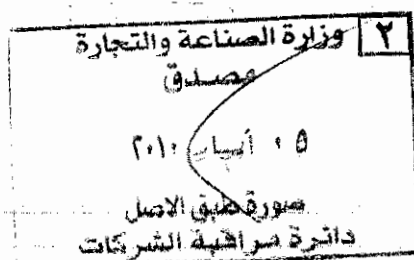
سميح طالب دروزه

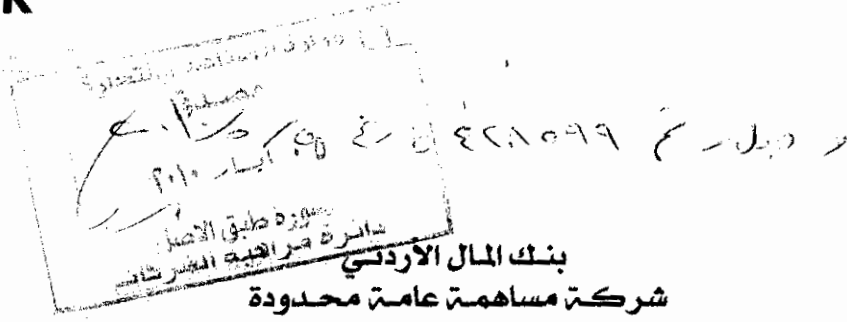
مندوب مراقب عام الشركات

سامي الخرابشة

كاتب الجلسة

بشينة عبوي





بنك المال الأردني
شركة مساهمة عامة محدودة
محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي الرابع عشر
المنعقد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٠/٤/٢٠

عملاً بأحكام المادة ١٧٢ من قانون الشركات الأردني عقدت الهيئة العامة لشركة بنك المال الأردني المساهمة العامة الاجتماع غير العادي الرابع عشر وذلك في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٠/٤/٢٠ في مبنى جمعية البنوك ، برئاسة معالي السيد سميح طالب دروزه رئيس مجلس إدارة البنك وحضور:

السيد سامي الخرابشة	مندوب مراقب عام الشركات
السيد محمود صبيحات	مندوب البنك المركزي
السيد بشر بكر	ممثل مدقق الحسابات (ارنست ويونغ)

رحب السيد رئيس مجلس الإدارة بالسادة الحضور اعضاء الهيئة العامة وممثلي مراقب الشركات و البنك المركزي ومدققي الحسابات ثم اعطى الكلمة لمندوب مراقب عام الشركات لاعلان النصاب القانوني للاجتماع.

وقد تفضل مندوب مراقب عام الشركات بالاعلان عن قانونية الاجتماع وذلك بعد الاطلاع على إجراءات دعوة السادة المساهمين والنشر بوسائل الاعلام المختلفة واكتمال نصاب الحضور بنسبة ٧٧% من رأسمال الشركة المدفوع والبالغ (١٣٢,٢٨٠,٠٠٠) مليون سهم/دينار وذلك بحضور (٥٧) مساهماً من اصل (٢١٦٦) مساهماً يحملون (٥٠,٢٢٢,٦٣٨) سهماً / دينار بالأصالة و (٥٢,٠٧٢,٨٢٥) سهماً/دينار بالوكالة أي ما مجموعه (١٠٢,٢٩٥,٤٦٣) سهماً/دينار. كما حضر الاجتماع ثمانية أعضاء من أصل عشر اعضاء في مجلس إدارة البنك .

وعليه واستناداً لإحكام المادة ١٨٣ من قانون الشركات يعتبر هذا الاجتماع وكل ما يترتب عليه من أمور قانونية.

طلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس الاجتماع تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لفرز الاصوات، حيث قام رئيس الاجتماع بتعيين الاستاذة بثينة عبوي كاتبة للجلسة وكل من السيد كيم ابو جابر والسيد ايمن ابو دهيم مراقبين لفرز الاصوات.

طلب السيد الرئيس من الهيئة العامة الموافقة على ما يلي :

١. المصادقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع اسهم مجانية بنسبة (١٣,٤%) من راس المال المدفوع وذلك برسمة رصيد علاوة الإصدار وجزء من الأرباح المدورة بمبلغ (١٧,٧٢٠,٠٠٠) مليون دينار.

٢. تعديل المادة الرابعة من عقد التأسيس والمادة الثامنة من النظام الأساسي لتصبح على النحو التالي:

" يتكون رأسمال الشركة المصرح به (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وخمسون مليون دينار اردني، والمكتتب به (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وخمسون مليون دينار اردني، والمدفوع (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وخمسون مليون دينار اردني، مقسمة الى (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وخمسون مليون دينار اردني سهم قيمة السهم الواحد دينار اردني واحد."

٣. تفويض مجلس الادارة باستكمال كافة الإجراءات المتعلقة بذلك وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي بما يتفق وأحكام قانون الشركات وهيئة الأوراق المالية.

- استفسر السيد سعيد حمام عن كيفية توزيع علاوة الاصدار والارباح المدورة.
اجاب السيد المدير العام:

ان الارباح المدورة سوف يتم تنزيلها بقيمة (٥.٧ مليون) دينار فقط، ذلك ان قيمة الزيادة المطلوبة على راس المال والبالغة (١٧٧٢٠,٠٠٠) تمثل مبلغ (٥.٧ مليون دينار) من الارباح المدورة و (١١.٩ مليون دينار) رصيد علاوة الاصدار.

- كما اوصى السيد حمام بتوزيع ارباح نقدية في السنوات القادمة.

صادقت الهيئة العامة على التعديلات المبينة اعلاه.

وفي نهاية الاجتماع شكر السيد الرئيس السادة المساهمين على الحضور وعلى الثقة التي اولوها لمجلس ادارة البنك متمنيا للجميع التوفيق.

رئيس مجلس الادارة

سميح طائب دروزه

مندوب مراقب عام الشركات

سامي الخرابشة

كاتب الجلسة

بشير عوي

